القسم الثالث

المستقبل

obeikan.com

obeikan.com

استمرارية دائرة الفشل لدى الحقب السودانية مستمر في صور عديدة منذ الاستقلال الثاني، ولهذا فالتنمية والاستقرار والبناء الوطني في تقهقر دائم، منذ خروج الاستعمار البريطاني المصري، والدوافع لتحقيق النهضة على ذلك ضئيلة.

وفي سنوات متناثرة، وذات سمة «ترقيعية» أكثر من كونها عمل جمعي؛ إذ إنها بصمة فردية، فجهود البناء الجماعي تتطلب القبول بالآخر والتراضي والتواضع على ثوابت مُرضية.

فإن قدر السودان وقوعه في القارة الأفريقية، والتي لم تعرف التفكير العقلاني يومًا من الأيام، وتعيش على واقع غرائزي طوال تاريخها، ودائمًا ما تكون ملتهبة بالنزاعات، فأصبحت هذه الصراعات عقبتها الكؤود، مما أقعدها في حالتها البدائية، على الرغم من وجود المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة فيها، فإنها لم تنهض فيها التنمية ولا يوجد لديها استقرار، الأمر الذي جعل أطماع دول الاستعمار تتوجه إليها وتستقر فيها، وليعيش إنسان أفريقيا في تخلُّف مستمر.

كتب الدكتور محمد سليمان محمد قائلًا: «خلال المدة الممتدة من العام ١٩٦٠ : ١٩٩٠م ما يزيد عن سبعة ملايين شخص، فيما زاد عدد اللاجئين على عشرين مليون شخص، وهو ما يعادل نصف عدد اللاجئين في كل العالم تقريبًا، ويمثل عدد النازحين عشرين مليون شخص أيضًا وهو ما يمثل أكثرية النازحين في العالم تقريبًا الذين يبلغ عددهم ستًا وعشرين مليون شخص».

ذلك إذا قارنا الحدود السياسية الأفريقية نجدها في أكثر من قارة، إضافة إلى أن التنافس الاستعماري ومبرراته ما زالت قائمة، إلا أن هذا لا يُعطي برهنة للأنظمة السودانية الحاكمة في إيجاد نُظم استبدادية وفاشية، حتى تظل الشعوب فيها على الدوام تمضغ الفجيعة وتعتصرها خيبة الأمل، فإن الحقب السودانية ليس ببعيدة عن ذلك، والتي استمرأت الفساد، ومن ثم أنهكت الدولة وتدهورت بيئتها، مما ساعد الأنظمة الحاكمة على الاستبداد والظلم، ويتجسد ذلك في صورة بشعة -

حالة سوبا النموذجية في دائرة الضوء - في قمة الإقصاء والعنصرية ومخاطبة فئات اجتماعية معينة داخل العاصمة القومية على أنها نازحة، ووصف مناطقها السكنية بمعسكرات النزوح، وإطلاق «الحزام الزنجي» عليهم كتوصيف عنصري بحت، بالإضافة إلى سلب الحقوق الدستورية والمدنية منهم، فمن الطبيعي أن يعطي ذلك قوة دفع لقيام الميليشيات المسلحة، ويزداد التشرذم في أطراف الدولة السودانية؛ مما يساعد بدوره على ضعف الأمن وزعزعة استقرار الدولة، والذي أوجد بدوره - كضرورة - «البغاء» مهنة، كذلك العيش على السلب والنهب بديلًا للحرمان.

فالحقب الأحادية في السودان، والتي عُرفت بإذكاء نار القبلية والعشائرية لصالح تمكينها، ومن ثم فقد وطدت للبدائية في الدولة على حساب التقدم والانصهار المدني، لا سيما فإن العنف الاجتماعي وُجِد نتيجة لهذا التقسيم الاجتماعي، خاصة من قِبل النُّظم العسكرية، الشيء الذي فرض قيام قوة للمطالبة بالحقوق (الثروة والسلطة) بصورة أكثر عنصرية والرافضة للعنصرية المحصورة لدى العائلة والتي فرضتها السياسات الخاطئة، مما ساعد على تكريس الغبن والضغينة لدى المجتمعات والأفراد على حد سواء وفرض عدمية الأمن بالبلاد، وانتفت كل أوجه العدالة المدنية والاجتماعية والقانونية، فإذا كان القرن العشرون في السودان هو قرن التعليم الحديث، فإن القرن الحادي والعشرين هو قرن الحقوق والمطالب والنقد، ولذلك فإن إنجازات الماضي لا تستطيع الوقوف أمام هذه الحقانية على الرغم من أنها حالة صحية وحتمية لإيقاف استمرارية التعسف والإقصاء، كما أن الوعي بالذاتية قد تنامى وعمَّ كل بقاع السودان، ومن ثم فإن انتظام حالة النقد الواسعة لكل السودان ومساره السياسي سوف تكبر وتتسع بصورة أوسع في آن واحد، خاصة حول المشاركة العادلة في السلطة والثروة، وإلا سوف تظل الهوية عنصرًا للتفتيت، وعليه فلا مجال لأنظمة تحكم باسم المركز أو جهة، فالعنصرية قد فرضتها النخب الحاكمة بعيدًا عن العقلية الشعبية، ولكن

مسمياتها قد عفى عليها الزمن وتجاوزها ولم تكن صالحة لمتطلبات العصر والحداثة، وكما يقول المثل الدارج: «أمسك ليك البقرة من قرونها وإنت تحلب لبنها»، فذلك قد ذهب ومنح حق الوصايا على الناس، والذي بدوره أضعف أُسس الشراكة وتساوي الحقوق والواجبات، والذي أيضًا بدوره أوجد المزاج الصفوي وبلورة العلاقة مع الواقع على أسس العمل الفوقي والاستعلاء.

ومن الملاحظ أننا نجد جميع الأنظمة العسكرية قد أمسكت بزمام السلطة بدوافع عنصرية محضة ولم تمُت إلى الحاجة بشيء، بل إنها أسقطت الشرعية الشعبية فيها كنُظم ديمقراطية، وهو الأمر الذي أفقدها الاتجاه صوب الحقيقة، فغياب الحقيقة شكّل عدم استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وقد أضحت هذه العدمية وبالًا عليه في وجوده الآني، خاصة أن العهود العسكرية بعد استقلاله الثاني وضعته في ذيل التجارب الإنسانية الثرية، والتي عرفت أن تواصل الأجيال حقيقة أزلية ولا استمرارية للخطأ، ولكن ذلك الصراع لم يمنع الاحترام والتقدير وخلفه توجد رابطة الاستمرارية الثابتة، فالأمان بوظيفة الإنسان التاريخية قد تتحول بنا لطريق مغاير لما نسير عليه الآن.

ولذلك فالضرورة تتطلب تقييم النظم الحاكمة بمختلف فتراتها مقارنة بمعرفة قدراتنا جيدًا، وذلك أمر حتمي لنضع أنفسنا في السبيل المستقيم، وهذا يعطي البديل المناسب بدلًا عن الزج بالأمة السودانية لمواقع الهلاك (أمريكا روسيا قد دنا عذابها ـ الطاقية الأمريكان ليكم تسلحنا)، وهو أمر مثير للضحك أكثر من كونه محفزًا عقلانيًا، وهو دليل قاطع بأن القادة غير مدركين للأخطار التي تحيط بنا، ولا يدركون كيف تُقاد السفينة في بحر متلاطم الأمواج، فأعداؤنا أكثر وعيًا بحقيقة ما نملك من قوة وأين موقع الخلل فينا، فلهم قدرة على التحكم في مصير الإنسانية، ومن ثم المطلوب من النخب الحاكمة الصدق والأمانة مع الذات، وذلك لأجل الاستمرارية، وما نماذج الحضارة الإنسانية ببعيدة (أثينا، وروما،

وأيضًا الدولة العثمانية، والصين المغلق على نفسه قبل الانطلاقة فكريًا ووظيفيًا من سوره العظيم)، فنموذجنا منفتح شفاف مؤمن بالأخذ والعطاء، والممارسات السياسية الماضية هي أخطاء يجب علينا التعلم منها والخروج عليها، وشطحات علينا أن نعي معناها، وسقوط يتطلب قفزة قوية صادقة لنتخطى نحو مستقبل أرحب بعدالة تعم الجميع، وروح عالية تنهض بالأمة السودانية، فالقومية السودانية تعني التماسك بين عناصر مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقدية والتضامن ضد الأعداء، والمساندة المحكمة في الصراع من أجل البقاء، وأن نرفض الانشقاقات في جميع تكويناتنا الاجتماعية، والانفصال عن قومية الأرض، ومن أجل ذلك المطلوب ضرورة نسيان الخلافات والظلم الذي حاق ووقع علينا، والارتقاء والاصطفاف بمستوى التباين والتكتل خلف الإرادة القومية بمكونها العربي والأفريقي والإسلامي، كمفاهيم تخرج بنا إلى رحاب أوسع وأشمل، حتى نعرف موقعنا في التاريخ الذي لم يُكتب بعد، وهو المنطق الذي يعطينا فهمًا بأهمية الذات وما يفرضه علينا المستقبل، وموضع التطورات التي تحاصرنا وتعاصرنا في آن معًا، ونتخطى إشكالية القبلية إلى الوحدة المتحدة في الدولة التي تقود الحركة السياسية، بمعنى فرض الحركة الوحدوية، وهي إحدى العوامل لنجاح التطور السياسي والتقدم الإداري، وإدارة صنع الترابط وفرض التلازمات، ومن أجل ذلك يفرض الإجابة عن هذا السؤال: ما حقيقة التطور الذي تعيشه الإنسانية؟ فالإجابة تقتضي حقائق يتمحور حولها التطور الذي تعيشه الإنسانية، فمنذ قصة الوجود المعاصر والتي حتى الآن نعيش نتائجها، مستخلصة من قراءة التاريخ الحديث عن ثورة الإنسان ضد الظلم والعبودية، والتي أعلنت الحرية والإخاء والمساواة، وإعادت للإنسان كرامته وللوجود الإنساني معناه وجوهره النقي، وذلك يتطلب كتابة التاريخ بلغة الوثائق والأحداث في معناه الحقيقي، وتبرز الخفايا التي تمر عليها مرور الكرام دون وقفة تأمل والخوض في أعماق التطورات.

عليه سوف تتلاشى حالة اللادولة، وستبرز صلابتنا التاريخية وإرادتنا القاهرة، وسوف تهيمن على قصة الوجود الإنساني، إذ إننا شعب قوي بعطائه، صلب بترابط حاضره بماضيه، وقوته في تماسكه، ومصدر سيادته هو مبدأ وحدته وتفجير طاقاته.

كذلك فإن الحوارات والتحقيقات في القسم الثاني من هذا الكتاب تعطيك خبرة أصحابها ودرايتهم بمكامن الضعف وأوجه القضايا السودانية وطرق الحلول للخروج من نفق السودان المظلم، ورغم أن هذه التحقيقات والحوارات أجريتها منذ أكثر من عقد، فإنها تعطيك كنه هؤلاء الذين يتحدثون عن الواقع الراهن، وفي اعتقادي أن هذه هي إشكالية الدولة السودانية منذ الاستقلال الثاني وحتى اليوم، فالماضي سيفرض نفسه على الحاضر والمستقبل إذا كانت الاستمرارية دائمة على نهجها المعوج هذا.

وكذلك لا ننسى الدور الأجنبي والسياسية الأمريكية والتي تقف أسيرة لإسرائيل في تحقيق الأهداف الصهيونية في المنطقة عامة، وعلى السودان بوجه الخصوص لكونه عمق الشعوب الملونة، والرابط القوي بين قارتي آسيا وأفريقيا ضمن إقليمه العربي، وتحويل المنطقة إلى كيانات صغيرة بحيث يسهل التحكم فيها، بخلق مشكلات حدود مصطنعة لعدم استقرارها، ومن أجل هذا تهدف الصهيونية إلى تجزئة المنطقة إلى دويلات، ولذلك تسعى لاكتشاف قوى الرفض الممكنة أو المحتملة وخصائصها.. هذا ما أعلنه ميتشل كلار في تقرير له والذي جاء فيه:

«بينما كانت الاستراتيجيات السابقة الريفية الرعوية والزراعية، كانت تولي اهتمامًا لحركات الرفض في المدن، هذا التطور يفسر من جانب بالتضخم الزائد لمجتمع المدينة، وبصفة خاصة في دول العالم العالم الثالث.. من جانب آخر فمن الحقيقة الثابتة أن الفقر أضحى يتمركز بشكل واضح في تلك الأماكن المحيطة

بالمدن في أغلب مجتمعات العالم الثالث».

فالواقع السوداني يتطلب دراية واعية بخصوص ذلك، فهو يتميز بخصائص ثلاث:

الأولى- الهجرة من الريف الرعوي والزراعي نحو المجتمع المدني.

ثانيًا- ارتقاء فئة الحرفيين إلى الطبقة الوسطى، وانحدر جزء من الطبقة الوسطى التقليدية إلى الطبقة السفلى.

ثالثًا- سيطرة عنصر الشباب.

هذا التطور الذي يعد محدود الأهمية له نتائج خطيرة في الطبقة الرافضة، وكذلك فالطبقة المثقفة أضحت تسيطر على الطبقة السفلى، والطبقة الرافضة أضحى يغلب عليها عنصر المثقف، وهي المقدمة للحركات الثورية، بالإضافة إلى غلبة عنصر الشباب، وهو ما يطلق عليه علماء السياسة بقولهم إنه صالح لسرعة الاشتعال، ولا سيما فإن الخصائص هذه تتطلب نظرة أخرى في التعامل، وذلك ما أعلنه بوضوح الخبير الأمريكي لوسيان باي، فلا بد من اكتشاف دقيق لهذه الخصائص وتحديدها كمًّا وكيفًا، ومن تلك الأهداف العمل على تجزئة دول المنطقة وتحويل كيانها إلى وحدات جغرافية مستقلة، هذا هو الهدف السياسي الإسرائيلي لحدودها الغربية خلال الثمانينيات من القرن العشرين، إذا تمت تجزئة مصر فإن دولًا مثل ليبيا والسودان، بل دول أخرى أكثر بعدًا، لا يمكن أن تظل تستمد وجودها من تعاملاتها الخارجية، ولهذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تستورد نصف حاجياتها من المواد الأولية من خارج أرضها، إضافة أن صراع الدول العظمى تتكون مواقع أحداثه خارج أراضيها وفي داخل أرض الآخرين.

تم بحمد الله